



«لبقاء للحكومة العراقية مع وجود نهج طائفي مرفوض من مختلف مكونات الشعب العراقي، ومصير مدينة الموصل لن يحله سوى النهج العراقي الذي يحترم كل الأطراف».

علاء مكي
ممثل نائب رئيس الجمهورية العراقي في إقليم كردستان العراق



«فرض قانون التشدد الشعبي من قبل الأغلبية المزعومة في البرلمان، يعني إلغاء الشراكة الوطنية، وإلغاء الدولة المدنية ودعوة لاستمرار الجرائم والسياسات الطائفية في العراق».

عبدالرزاق الشمري
الأمين العام لتجمع القوى العراقية للإنتقاء

ثنائية الحق والقوة.. إشارات للمغفلين

لا مكان للثقة في ظل الاستهانة بالدستور، وفي الدستور المصري مواد معطلة، ساكتفي منها باثنتين. المادة 67 تقول إن "حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة... ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري". ولكن ثلاثة واجهوا أحكاما بالسجن بسبب آرائهم، وقد نال أحدهم (إسلام بحيري) عفوا رئاسيا فرح به البعض، وهو مجرد عفو لا يعني التبرئة القضائية، وكان عليهم أن يطالبوا باعتذار رسمي عن أحكام تسيء إلى حرية الإبداع والبحث العلمي والدستور. وتزامن العفو الإمتناني مع حكم قضائي في 19 نوفمبر 2016 بحبس نقيب الصحافيين يحيى قلاش وعضوين في مجلس النقابة لمدة عامين لكل منهم، وكفالة عشرة آلاف جنيه لكل منهم أيضا. لإدانتهم بإبواء صحافيين كانا مطلوبين للعدالة، في قضية رأي تتعلق بتمسكهم السلمي بمصرية جزيرتي تيران وصنافير المصريتين. حكم غير مسبوق على نقيب الصحافيين رغم حكم محكمة القضاء الإداري ببطان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، والتي كانت تتضمن نقل تبعية الجزيرتين المصريتين إلى الجانب الشرقي للبحر الأحمر.

أما المادة 145 فتلزم رئيس الجمهورية بتقديم "إقرار ذمة مالية عند توليه المنصب، وعند تركه، وفي نهاية كل عام، وينشر الإقرار في الجريدة الرسمية"، وما زال حق الشعب في المعرفة غائبا أمام قوة تمنع هذا الإجراء الدستوري غير المسيء إلى الذات الرئاسية.

النصيحة، واعتذر قائلا "إنه عالم فاضل، لولا أنه مجنون فاغفر له هذه الزلة يا مولاي". فكيف لحاكم يخشى نصيحة عالم أن يحتفل مساعدا للبرلمان؟ وكان الشيخ العدوي ممن حوكموا بعد قتل الثورة العربية، بسبب فتواه بخلع الخديوي توفيق. بنهميش الشعب، وإقصائه عن المشاركة في تجربة للنهضة، والاستمتاع بثمارها، يسلب حقه ويستلب. هكذا لم يجد محمد علي رأيا عاما مصريا يدايع عنه، حين أجهضت القوى الكبرى مشروعه الشخصي الطموح، بمعاهدة لندن عام 1840. كما لم تحتشد الجماهير اعتراضا على عزل حفيده إسماعيل ونفيه وتنصيب ابنه توفيق عام 1879. واكتفى الشعب ببناء "الله حي، عباس جاي" بعد عزل الاحتلال البريطاني للخديوي عباس حلمي الثاني عام 1914، وتحاول سيد درويش على حظر الرقابة لاسم الخديوي المعزول في منفاه باغنية "عواطفك أشهر من نار"، وتشكل الحروف الأولى في شطرتها اسم "عباس حلمي". وفي مصائر محمد علي وإسماعيل وعباس إشارة واضحة لم تصل إلى من مروا بالتجربة نفسها فلم يعترضوا بحبل الشعب لكي يكون لهم ظهيرا في الضراء، وإن التقط جمال عبدالناصر تلك الشفرة في هزيمة 1967، واتخيله قبل قرار التحني قد توقع المحاكمة، إلا أن الشعب فاجاه يومي 9 و10 يونيو بإعادة الثقة به، فسارع إلى إصلاحات في الجيش ومؤسسات الدولة، متأثرا برسالة الجماهير، التي نزلت الشوارع والميادين في العالم العربي، التي هادمي الحلم العربي، إنها لا تزال تصق الزعيم المهزوم.

أما "الرعية" وفقا للمصطلح القديم فلا تستحق أكثر من شرف استشارة البعض منها، ثم يحق للرعي أن يفعل ما يشاء. بالمفهوم البسيط الصوري القديم للشورى كان محمد علي، رغم الاستبداد ومذبة القلعة وغيرها، على خطى الخلفاء الراشدين؛ لأنه أنشأ عام 1829 مجلسا للمشورة، واقتصر دوره على تقديم مشورة تقترح أو تطلب إلى أعضائه من كبار التجار والعمد والمشايخ والعلماء والإقطاعيين من أهل الحظوة، ولم يكن "الرعي" ملزما بتنفيذ ما يشير به أعضاء المجلس، كما لم يكن حفيده الخديوي إسماعيل ملزما بما يبداه مجلس شوري النواب الذي أسسه عام 1966. وبعد نحو عشر سنوات نضج المجلس، وانتزع صلاحيات صادقت هوى في نفس إسماعيل، إذ رفض التدخل الأجنبي في شؤون مصر مع تصاعد أزمة الديون الخارجية، وطالب بمناقشة ميزانية الحكومة، وتزامن ذلك مع بدايات تمصير النخبة المصرية، عبر نمو الوعي الوطني، والسماح لمصريين بالترقي في الجيش، وانتشار الطباعة وبروز دور الصحافة، قبيل الثورة العربية وما تلاها. يروي عباس العقاد كيف احتفى الخديوي إسماعيل بالسلطان عبدالعزيز في زيارته لمصر عام 1863، إذ أخذ عنان الخيل التي تجر مركبة السلطان، قبل أن يدعوه السلطان إلى الصعود. وفي القلعة كان من حضور التشريفة الشيخ حسن العدوي الذي ذكر السلطان بالأمانة "التي هي عبقة لرعاياه"، وكظم إسماعيل غيظا وقلقا وظل "معلق الأنفاس"، يخشى غضب السلطان من

الحق المشار إليه في العنوان أعني به الاحتكام إلى القانون، الأداة البشرية لتحقيق العدل، في مواجهة القوة التي ترتبط بالاستبداد إذا مورست في غياب القانون. وليس المستبد من تدرج سياساته من تدبير المكائد إلى تنفيذ المذابح، ولو عن طريق إقامة محاكم صورية للتخلص من معارضيه، ولكن أسوأ نماذج المستبد من تنتهي سياساته بالفتنة، لضعف شخصيته، أيا كانت درجة ورعه ونزاهته وزهده. ولم تتعرض الأمة الإسلامية لفتنة مزممة أخطر مما وقع في عهد عثمان بن عفان الذي خلط عملا صالحا وآخر سيئا، والتبس عليه الديني المطلق بالسياسي النسبي، ولم يأنه لو قد من كبار الصحابة "أشاروا" عليه بالتخلي عن منصبه درءا للفتنة، فقال "والله لا أنزع قميصا لبسنيه الله". وصار مصير عثمان وقميصه إشارة دالة لم تصل إلى من مروا بالتجربة نفسها مع اختلاف التفاصيل. ويجادل الذين لا يتفقون بأن "هذا الدين متين" قائلين إنه سبق الديمقراطية الحديثة بالدعوة إلى "الشورى"، وهو قول حق يعفي قائله عناء دراسة الأمر في ظرفة التاريخي، ليتأكد له أن "الشورى" بالمفهوم الحرفي القديم لا تصلح اليوم؛ فهي لدى الكثيرين أقرب إلى استطلاع الآراء على سبيل المثال، يرى الشافعي أن الأمر في آية "وشاورهم في الأمر" إنما هو "التطبيب خاطر". استشارة غير ملزمة للحاكم الذي يطلقون عليه لقبه "الإمام" أو "الرعي"، ويبدل المعنى على أنه إمام للمسلمين، وليس حاكما يختار لفترة محددة، لإدارة دولة تتعدد ديانات مواطنيها،

مأسسة «الحشد الشعبي»... والطائفية الشاملة

المتتالية والتي يفضي منطقتها إلى مأسسة ميليشيات عبدالملك الحوثي وتحويلها بنفس الزهان إلى جزء أساسي من الجيش اليمني. ولئن كان القضاء المستقل رأس المواطنة، والديمقراطية التشاركية قلبها النابض، فإن المؤسسة العسكرية، بمعناها الجمهوري، هي ضامنة ديمومة واستمرارية هذا المبدأ الدستوري بضمان بقاء الوطن، وأي سقوط نحو الدولة الفاشلة يكون باختلال واحدة من هذه الركائز أو جميعها في أسوأ الحالات وأحلكها.

اليوم، لا فقط تهدد الطائفية الشاملة بما هي تجبير وتجنيد مؤسسات الدولة لصالح طائفة معينة مع الحفاظ على الطائفية الشكلية الساعية إلى تقسيم السلطة وفق الانتماءات القبلية، بل أيضا المناطقية الشاملة في سوريا والقبائلية الشاملة في ليبيا، وكلها أخطار تستحق الكثير من التفكير وتستوجب عميق التامل والمقاربة.

الطائفية صارت مرجعية للسلطة وأصبحت في موقع "ما فوق" المحاسبة والمتابعة. وكما أنتجت لنا الطائفية الشاملة في العراق، الانسداد الحضاري والإهتراف الاقتصادي والضعف الإداري والتفتت الكيان الوطني على حساب الطائفة والمذهب والأثنية، فإنها أيضا أنجبت في سياقها التناقضي المقابل أجيالا من المتطرفين التكفيريين الخارجين عن التاريخ والجغرافيا والمنطق والأنثروبولوجيا. ولا يعني هذا أبدا السقوط في النزاعية التفسيرية المختلة، حيث يصبح الإرهاب رديفا للطائفية الشاملة بقدر ما هو ركون لسياسات التحليل، حيث أن فقدان الدولة المركزيّة التجميع ومبدأ المواطنة يفتح الباب لأكثر من فرضية ويسمح بالتفكير خارج فضاء "السلطة" وخارج سياق "الوطن" قد يكون الإرهاب والتكفير أحد عناوينها. اليوم، الطائفية الشاملة بما هي تبعية الفاعل التنفيذي الرسمي للمجموعات الطائفية، وتطويع "المؤسسات" لخدمة الميليشيات، وتجنيد الموارد والخدمات العامة لفائدة شريحة معينة من المجتمع، تضع العراق أولا واليمن ثانيا على فوهة البركان. لا يخفي الوسيط الدولي في اليمن إسماعيل ولد الشيخ وقرات التسويات

ذلك متبنية لكافة الفطائع المقترفة الماضية والقائمة والقادمة. هنا بالضبط يكمن الفرق بين الطائفية الناعمة والجزئية في لبنان مثلا، حيث تسيطر الطائفية على الفواصل السياسية وعلى بعض المناحي الاجتماعية، ولكن تبقى المؤسسة الأمنية والعسكرية محافظة على عنوانها الجامع للكيان اللبناني، ويبقى الفرز واضحا وجليا ومحددا بين الجيش اللبناني من جهة، وبين حزب الله من جهة أخرى. وقد أنقذت ميثاقية الجيش اللبناني والأمن الوطني بلد الأرز من سقوط لبنان في وحل الحسابات المذهبية الضيقة، انطلاقا من ملحمة مخيم عين الحلوة، مروراً بفك الاشتباك بين جبل محسن وباب التيانة بطرابلس، وليس انتهاء بتفكيك الشبكة الإرهابية منتهى الأسبوع الفارط. وفي كل مرة كان السياسيون اللبنانيون يتوجهون إلى الجيش لإنتخاب رئيس الجمهورية، كانت المناقبة العسكرية لهذه المؤسسة هي التي تزكي قائده الأعلى لمنصب رأس السلطة التنفيذية أكثر من مجرد تأمين الوجود المسيحي الماروني في قصر بعيدا. هذه الطائفية الجزئية، تحيلنا إلى مقابلتها التناقضي، حيث الطائفية الشاملة في العراق التي انفرطت عراها إلى درجة أنّ المجموعات

بمنطق الأحوال والأشياء لا يمكن الانتظار من دولة محكومة بزمرة طائفية، مثل العراق، أن تؤدي منجزا سياسيا أو قانونيا لا ينضوي صلب المؤسسة المذهبية الحاكمة منذ 2005، كما لا يمكن أيضا أن تنجح مقولات المواطنة ومبادئ الديمقراطية التعددية والرقى بالمؤسسة العسكرية والأمنية عن المطالبة الطائفية في دولة زُعت فيها "لوثة" العصبية الإثنية والمناطقية. بقرار مجلس النواب العراقي الذي يعترف بالطابع الرسمي لميليشيات الحشد الشعبي، ويحولها إلى جزء أساسي من المؤسسة العسكرية، ويقتطع لها جزءا هاما من الميزانية، يكون العراق قد تجاوز مرحلة الطائفية السياسية والدستورية والقانونية، نحو "بولنة الميليشيات الطائفية" ونعني بدولة الميليشيات الطائفية انضواء الدولة ضمن منطق العصابات المذهبية والعرقية والمناطقية، والتطبيع التام مع الهرمية التسليحية القائمة عليها، والقبول برهاناتها الإقليمية ورهانها الطائفي، وعوضا من أن ترشد الدولة الميليشيات الطائفية عبر تفكيكها التدريجي ونزع سلاحها وتهذيب خطابها ومسلكتها وأدائها المقيت، تستحيل "السلطة" تابعة للفاعل الميليشيوي بل ومبررة له، والأكثر من

الحرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
علي قاسم
مختار الدبابي
كرم نعمة

تصدر عن
Al Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
Kensington Centre
66 Hammersmith Road
London W14 8UD, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

هرمون السلام

كمنارة، تشع وسط بحر لحي تكسوه ظلمات ثلاث؛ ظلمة الليل وظلمة الخوف وظلمة المجهول الذي تساق إليه البشرية. تخيلت السلام باقة ورد جمعت شقائق النعمان والزنبق والقرنفل والأوركيد والخزامى والياسمين وزهور الأستر وورد الفلامنجو وزهر صفور الجنة؛ تخيلته حقول قمح تارة، وحقول لافيندر تارة أخرى. رسمت السلام نخلة باسقة شامخة يانع ثمرها في واحة في صحراء قاحلة. تصورت السلام حسناء فاتنة كاعية متبرجة لحاظ عينها سهام، وعطرها كانفاستها هيام، وقربها غرام وليس على من يعشقها ملام. حورية ما تغزل بها شعراء المعلقات، ولا ذكرها الرواة الثقات، ولا جاء وصفها في فاحش شعر أبي نواس ولا تغنى بها فزار بعذري الإحساس. ومرت السنوات فإذا بكل صورة جسدت بها السلام تتحول قاعا صفعفا، كل قانون دعا إلى السلام وجدته يعاني الهزال، كل ثقافة دعت إلى السلام وجدتها مصابة بالإنيميا. مؤتمرات السلام أمام وسائل الإعلام صور براقة، وخلف الأبواب الموصدة مكائد الخاسر فيها ذاك الإنسان البسيط في حقل أو مصنع، ذاك الشيخ المتعبد في كنيسة أو مسجد، ذاك الطفل في مدرسته أو في فناء بيته، الخاسر تلك المرأة العاملة أو المربية. نجوب العالم بحثا عن فيتامينات تنشط هرمونات الجسد وتقاوم الأمراض وغفلنا عن هرمون السلام الذي يضيء على الروح سموا وطمانينة تنعكس على حياتنا، فالיום الذي نوجد فيه السلام الداخلي لذواتنا هو اليوم

«أوجدوا تنمية أضمن لكم سلاما» مقولتي هذه هي خلاصة بحث ودراسة في أفضل ممارسات الشعوب، واستقراء لأجمل نتاج الثقافات البشرية المختلفة استمرت طيلة الخمس سنوات التي سبقت العشرين من ديسمبر 2008 عشية إطلاق منظمة سلام بلا حدود الدولية كمنظمة دولية تعنى ببرامج السلام والبيئة والديمقراطية و حقوق الإنسان منظمة غير حكومية وغير ربحية. ومع تفشي سرطان الإرهاب واتساع رقعة الحروب وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان وامتهان كرامته والاتجار بأعضائه البشرية تارة، والسعي لجعل المرأة سلعة جنسية في سوق النخاسة العالمي الحديث تارة أخرى، وتهديد الطفولة تارة بالجهل وتارة بالحروب وأخرى بالإهمال والتشرد والفقر والسباق الدولي المحموم نحو التسليح وازدياد مهددات السلام البيئي والتغير المناخي وتحول رعاة السلام العالمي إلى تجار حروب وسماصرة سلاح، وقلب موازين المبادئ الإنسانية والشرائع السماوية بما يخدم مصالح الفساد والهيمنة وقوى الشر والإمبريالية القديمة والناشئة. كل هذه الأسباب مجتمعة تدعونا إلى البحث عن مسببات نقص المناعة لدى مجتمعات وشعوب العالم، وتتطلب تشخيصا دقيقا نحو حاجتنا الملحة إلى ترياق المناعة المفقود هرمون (P Peace) عشقت ثقافة السلام وبحثت في دهليزها وتهدت في أرققتها قرأت لعظماؤها ومفكرتها، ترنمت بمزاميرها وتلوت آياتها في محراب الأمل وتخيلت السلام نارا موقدة تلتهب

سعد القرش
روائي مصري

ليس المستبد من تدرج سياساته من تدبير المكائد إلى تنفيذ المذابح، ولو عن طريق إقامة محاكم صورية للتخلص من معارضيه، ولكن أسوأ نماذج المستبد من تنتهي سياساته بالفتنة

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

عوض أن ترشد الدولة الميليشيات الطائفية عبر تفكيكها التدريجي ونزع سلاحها وتهذيب خطابها ومسلكتها وأدائها، تستحيل السلطة تابعة للفاعل الميليشيوي بل ومبررة له، والأكثر من

سيف بن هلال الشحي
مؤسس ورئيس منظمة سلام بلا حدود الدولية

نجد عبدالغفار خان والمهاثما غاندي ومارتن لوثر كينغ ومانديلا وغيرهم في صنع مجتمعات سليمة معاواة تتمتع بهرمون السلام. ليس بالمال وحده تبني التنمية بل بالمبادئ والتعليم